

الاستخدام
والآفاق
الاجتماعية
في العالم

YOUTH

اتجاهات الشباب

٢٠١٦

حظر
يُمنع نشره أو توزيعه قبل
الساعة الثامنة مساءً بتوقيت غرينتش من يوم

في ضوء تجدد المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي، معدل بطالة الشباب يأخذ بالارتفاع عقب سنواتٍ من التراجع...

تشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٦ سيبلغ ٣,٢ في المائة أي أدنى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية عما كان متوقعاً في أواخر ٢٠١٥. وجاء هذا التعديل باتجاهٍ تنازليٍّ جراء الركود الذي كان أكبر من المتوقع في بعض الاقتصادات الرئيسية الناشئة المصدرة للسلع كالأرجنتين والبرازيل والاتحاد الروسي. كما بلغ النمو في الدول النامية ٤,٢ في المائة فقط في عام ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٣. ورغم التوقعات بحدوث تحسّنٍ طفيف في النمو العالمي عام ٢٠١٧، لا يزال اتخاذ القرار بالاستثمار والتوظيف في وضعٍ تردّدٍ عالمياً بسبب الشكوك الناجمة عن الوضع المتغير بسرعة.

وبالتالي، فإن معدل بطالة الشباب في العالم إلى ارتفاعٍ عقب تراجعه سنوات عدة، إذ يُتوقع أن يصل إلى ١٣,١ في المائة عام ٢٠١٦ (مقارنةً مع ١٢,٩ عام ٢٠١٥). وهذا الرقم قريبٌ جداً من ذروته التي سجلها عام ٢٠١٣ (١٣,٢ في المائة)، ويُتوقع أن يستمر على هذا المنوال في عام ٢٠١٧. ونتيجةً لذلك، وبعد تراجع عدد الشباب العاطل عن العمل بمقدار ثلاثة ملايين عالمياً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، سيرتفع عددهم نصف مليون في ٢٠١٦ ليبلغ ٧١ مليوناً وسيبقى عند هذا المستوى في عام ٢٠١٧.

وأكثر ما يُلاحظ هذا التدهور في الاقتصادات الناشئة، إذ يُتوقع أن يرتفع معدل البطالة من ١٣,٣ في المائة عام ٢٠١٥ (أي ما يعادل ٥٢,٩ مليون عاطلٍ عن العمل) إلى ١٣,٧ في المائة عام ٢٠١٧ (٥٣,٥ مليون). كما يُتوقع أن يبقى معدل بطالة الشباب في الدول النامية مستقراً نسبياً عند ٩,٥ في المائة تقريباً عام ٢٠١٦، ولكنه بالقيم المطلقة سيزيد بنحو ٠,٢ مليون عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٧,٩ مليون شابٍ عاطلٍ عن العمل عام ٢٠١٧. ويعود ذلك في المقام الأول إلى ازدياد أعداد القوى العاملة. وأخيراً، يُتوقع أن يغدو معدل بطالة الشباب في البلدان المتقدمة الأعلى عالمياً عام ٢٠١٦ (١٤,٥ في المائة أي ٩,٨ مليون). وعلى الرغم من وجود توقعاتٍ بتراجعها بترجعه عام ٢٠١٧ إلا أن وتيرة التحسن ستكون بطيئةً ليتراجع فقط إلى ١٤,٣ في المائة.

... ولا تزال نوعية فرص العمل تشكل مصدر قلقٍ كبير بالنسبة للشباب، لاسيما في البلدان الناشئة والنامية

لا تعكس أرقام البطالة الحجم الحقيقي لتحديات سوق عمل الشباب لأن عدداً ضخماً منهم يعمل دون أن يكسب ما يكفي لانتشال نفسه من براثن الفقر. والواقع أن زهاء ١٥٦ مليون شابٍ في الدول الناشئة والنامية يعيشون في فقرٍ مدقع (أي على أقل من ١,٩ دولار للفرد يومياً) أو في فقرٍ معتدل (أي بين ١,٩ و٣,١ دولار) رغم أنهم يعملون. إضافةً إلى ذلك، فإن نسبة العمال الشباب الفقراء الذين يعيشون في فقرٍ مدقعٍ أو معتدلٍ في عام ٢٠١٦ (٣٧,٧ في المائة) أكبر من نسبة العمال البالغين الفقراء (٢٦ في المائة).

وفي الوقت نفسه، فإن العمال الشباب في البلدان المتقدمة التي تتوافر بياناتٌ عنها معرضون بشكلٍ أكبر لأن يكونوا فقراءً نسبياً (أي يعيشون على أقل من ٦٠ في المائة من الدخل الوسطي). فعلى سبيل المثال، كانت نسبة العمال الشباب المعرضين للفقر في دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ (١٢,٩) في المائة عام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٩,٦ في المائة من العمال البالغين (٢٥-٥٤ عاماً). وإضافةً إلى تدني الأجور، كثيراً ما يعمل الشباب كرهماً في فرص عملٍ

مؤقتة أو بدوام جزئي أو في الاقتصاد غير المنظم. فعلى سبيل المثال، من بين الشباب العامل بدوام جزئي أو في وظائف مؤقتة في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤، كان قرابة ٢٩ و ٣٧ في المائة منهم على التوالي يقوم بذلك كرهاً.

... ما يؤدي إلى زيادة الرغبة في الهجرة

في مواجهة احتمالات البطالة و/أو الفقر رغم العمل و/أو الأشكال الهشة من العمل، يميل الشباب إلى البحث في الخارج عن تعليم وفرص عمل أفضل. ففي عام ٢٠١٥، كان قرابة ٥١ مليون مهاجرٍ دولي بعمر ١٥-٢٩ عاماً، وأكثر من نصفهم يقيمون في بلدانٍ متقدمة، كما كان ٢٠ في المائة من الشباب بهذا السن على استعدادٍ للانتقال بصورةٍ دائمة إلى بلدٍ آخر. وعلى مستوى المناطق، كانت رغبة الشباب في الهجرة هي الأعلى في منطقتي الدول الأفريقية جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٣٨ في المائة) تلتهما أوروبا الشرقية مباشرة (٣٧ في المائة). كما بقيت هذه النسبة مرتفعةً في شمال أفريقيا (٣٥ في المائة) والدول العربية (ارتفعت بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ من ٢١ إلى ٢٨ في المائة). أما أدنى نسبة فنجدها في جنوب آسيا (١٧ في المائة) وأمريكا الشمالية (١٥ في المائة عام ٢٠١٤). وفي كل منطقة، وخصوصاً في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وشمال أوروبا وجنوبها وشرقها، لا تزال الفوارق بين البلدان كبيرةً، إذ إن الشباب في الدول الفقيرة يبدون عادةً أكبر ميلٍ للهجرة.

أحرز تقدماً على صعيد التحصيل العلمي، بيد أن عدداً كبيراً من الشباب لا يعمل ولا يتعلم ولا يتدرب...

تسلك المعدلات العالمية لمشاركة الشباب في القوى العاملة اتجاهاً تنازلياً طويلاً الأمد من ٥٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥,٨ في المائة عام ٢٠١٦. ويُعتبر ازدياد فرص مواصلة التعليم الثانوي (يقترّب إجمالي المعدل العالمي للالتحاق بالتعليم الثانوي من ٧٥ في المائة) السبب الرئيسي لتراجع معدلات مشاركة الشباب بعمر ١٥-١٩ في سوق العمل، ويجب بالتالي أن يُعتبر تطوراً إيجابياً يتيح لهم توسيع قاعدة مهاراتهم ومعارفهم للحصول على فرص عملٍ أفضل في المستقبل. ومع ذلك، فإن نسبةً كبيرة من الشباب، لاسيما في الدول النامية، غير قادرين على الالتحاق بالتعليم (مثلاً بسبب الحاجة الاقتصادية للعمل ولتحسين دخل الأسرة)، ما يجعلهم معرضين لخطر البقاء عالقين في شرك الفقر جراء انعدام فرص حصولهم على عملٍ أفضل.

أما بالنسبة للشباب بعمر ٢٠-٢٩ عاماً، فغالباً ما يكون نقص فرص العمل الجيدة والدائمة العامل الرئيسي الذي يثنيهم عن المشاركة في سوق العمل. ومع بقاء معدلات بطالة الشباب مرتفعةً باستمرار وازدياد صعوبة الانتقال من التعليم إلى العمل، فإن نسبة الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب أخذت بالازدياد، وهو وضعٌ يحمل معه مخاطر تدهور مهاراتهم وازدياد بطالتهم الجزئية وشعورهم بالإحباط. وتُظهر نتائج مسحٍ جرت في ٢٨ دولة من جميع أنحاء العالم بأن زهاء ٢٥ في المائة من الشباب بعمر ١٥-٢٩ عاماً هم خارج العمل والتعليم والتدريب، وأن تلك النسبة تزداد ازدياداً كبيراً مع تقدم الشاب في العمر. وهذا الوضع خطيرٌ بالتحديد في البلدان المتقدمة حيث أن نسبة الشباب الذين تتجاوز أعمارهم ٢٠ عاماً وهم خارج العمل والتعليم والتدريب أعلى باستمرارٍ وبفارق كبير عنها في صفوف الشباب بعمر ١٥-١٩ عاماً رغم الانتشار الكبير لفرص التعليم الجامعي هناك.

... فيما يقوض استمرار الفجوة بين الجنسين التقدم الاجتماعي

ثمة فروقٌ كبيرة بين الشبان والشابات في معظم مؤشرات سوق العمل تقريباً، ما يزيد ويخلق فجواتٍ أكبر أثناء الانتقال إلى سن الرشد. ويمكن أن تمثل تلك الفوارق عدم تكافؤ الفرص وتعكس تحدياتٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة الجذور تؤثر بالدرجة الأولى على المرأة.

وفيما حدثت تحسيناتٌ متواضعة في عددٍ من المجالات والمناطق، لا يزال التقدم المحرز بطيئاً. ففي عام ٢٠١٦ مثلاً، بلغ معدل مشاركة الشبان في القوى العاملة ٥٣,٩ في المائة مقارنةً بـ ٣٧,٣ في المائة للشابات، وهذا يمثل فجوةً قدرها ١٦,٦ نقطة مئوية. ويمكن مقارنة ذلك مع الفجوة التي بلغت ١٧,٨ نقطة مئوية عام ٢٠٠٠ (٦٢ في المائة للشبان مقابل ٤٤,٢ للشابات). والوضع خطيراً لاسيما في جنوب آسيا والدول العربية وشمال أفريقيا حيث تتدنى معدلات مشاركة الشابات بمقدار ٣٢,٩ و ٣٢,٣ و ٣٠,٢ نقطة مئوية على التوالي عن معدلات مشاركة الشبان في عام ٢٠١٦.

كما تواجه الشابات في العالم معدلات بطالة أعلى منها في صفوف الشبان. فنحو ١٣,٧ من الشابات في سوق العمل في عام ٢٠١٦ عاطلاتٌ عن العمل، وهو رقمٌ أعلى بنقطةٍ مئوية كاملة منه لدى الشباب. وتسجل الدول العربية وشمال أفريقيا أكبر الفجوات على صعيد معدلات البطالة بين الذكور والإناث بعمر ١٥-٢٤ (٢٧,٦ و ٢٠,٣ نقطة مئوية على التوالي عام ٢٠١٦) رغم ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للشابات في هاتين المنطقتين.

ولكن معدلات بطالة المرأة ليست أعلى دائماً من معدلات بطالة الرجل. فعلى سبيل المثال، كان معدل البطالة في أوساط الشابات عام ٢٠١٦ في عددٍ من المناطق (شمال أوروبا وجنوبها وغربها، وشرق آسيا، وأمريكا الشمالية) أدنى من معدل بطالة الشبان.

واستشرافاً للمستقبل، يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على معالجة العجز في فرص العمل اللائق والتفاوت في سوق العمل، لاسيما بالنسبة للشباب، لأنها تُعتبر سبباً لعدم المساواة على نطاقٍ واسع ونتيجة لها أيضاً.

يُعتبر تحسين النتائج بالنسبة للشباب أمراً جوهرياً لبناء مجتمعاتٍ شاملة ومستدامة

يقدم جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فرصةً فريدة من نوعها لإدماج سياسات الشباب في استراتيجياتٍ تنموية مستدامة وشاملة. ففي نهاية المطاف، يُعتبر تحسين النتائج بالنسبة للشباب بتوفير فرص عملٍ ملائمة لهم وتنفيذ سياساتٍ اجتماعية أمراً أساسياً في خلق مجتمعاتٍ شاملة ومستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد الأهداف الاستراتيجية الأربعة لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمةٍ عادلة والذي اعتمد عام ٢٠٠٨ وقُيّم عام ٢٠١٦ في وضع استراتيجياتٍ وطنية لتوظيف الشباب، ومواجهة العجز في فرص العمل اللائق للشباب، والتصدي للفقر وعدم المساواة، وتزويد الشباب بالوسائل اللازمة لتحقيق مستقبلٍ أكثر عدلاً وازدهاراً.